

Distr.: General
26 November 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الأولى لعام 2022

15-14 شباط/فبراير 2022

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير حول الدورة العادية الثانية لعام 2021، من 14 إلى 15 أيلول/ سبتمبر 2021⁽¹⁾

أولاً - انتخاب المكتب

1 - عُقدت الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي على مدار يومي 14 و 15 أيلول/سبتمبر 2021 عبر اجتماع إلكتروني بالأساس وبنسق هجين جزئياً بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة، وشهدت الدورة انتخاب الحاجي فندي توري (الممثل الدائم لجمهورية سيراليون لدى الأمم المتحدة) رئيساً للفترة المتبقية من العام 2021 (ممثلًا للدول الأفريقية) بعد أن أتم الرئيس السابق والممثل الدائم لسيراليون - أليي كايا - جولته في نيويورك.

ثانياً - المسائل التنظيمية

2 - تبنى المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المفصل وخطة العمل للدورة العادية الثانية (UNW/2021/L.4)، واعتمد التقرير في دورته السنوية التي عُقدت من 21 إلى 23 حزيران/يونيه 2021 (UNW/2021/5). اعتمد المجلس مسودة خطة العمل السنوية لعام 2022 (UNW/2021/CRP.6)، بالإضافة إلى جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2022 (UNW/2021/CRP.7) المقرر عقدها من 14 إلى 15 شباط/فبراير 2022. وبعد الإشادة بالجهود المبذولة للتناغم مع المجالس التنفيذية الأخرى، أضاف أمين المجلس أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عاكفة على

(1) ملاحظة: أُعدت هذه الوثيقة بأكملها من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.



مشاورة المكتب من أجل إعادة جدولة التحديث المتعلق بالاستغلال الجنسي، والإساءة الجنسية، والتحرش الجنسي من واقع الدورة السنوية لعام 2022 حتى الدورة العادية الأولى لعام 2022.

3 - اعتمد المجلس التنفيذي ثلاث مقررات: المقرر 2021/5 - الخطة الاستراتيجية 2022-2025 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والمقرر 2021/6 - تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعامي 2022-2023؛ والمقرر 2021/7 - الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة 2018-2021، وهي واردة في ملحق هذا التقرير.

ثالثاً - البيانات الافتتاحية

4 - افتتح الرئيس المنتخب حديثاً للمجلس التنفيذي الدورة بالترحيب بتعيين سيما سامي بـحث مديرة تنفيذية للهيئة، وبتهنئة الممثل الخاص للأمين العام برامبلا باتن على تعيينها مديرة تنفيذية بالإنابة، وعلى قيادة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أثناء فترة التحول. أكد الرئيس أهمية الخطة الاستراتيجية الجديدة للهيئة وهي مقبلة على عقدها الثاني، معرباً عن امتنانه لموظفي الهيئة في أفغانستان وهابتي لما قدموه من دعم متواصل لتحقيق المساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة والفتيات في حالات الطوارئ. وأضاف الرئيس إن الأحداث التي وقعت مؤخراً في أفغانستان وهابتي - شأنها في ذلك شأن كوفيد-19 - قد فاقمت من المظالم القائمة بين الجنسين وأحدثت تأثيرات غير تناسبية بين النساء والفتيات، كما أبرز الرئيس الحاجة الملحة إلى تسريع معدل التقدم وتحقيق المساواة بين الجنسين لتعزيز أوضاع النساء والفتيات في كل مكان.

5 - رحبت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإنابة في كلمتها الافتتاحية بالرئيس المنتخب حديثاً، ووجهت الشكر إلى الرئيس السابق والرئيس المؤقت. كما تقدمت بالشكر إلى أعضاء المكتب على جهودهم بوصفهم ممثلين إقليميين، إذ ترأسوا كثيراً من اجتماعات المجلس، وقدموا الدعم إلى المجلس في صنع القرار والمساعدة في التوصل إلى إجماع في كل مرة.

6 - أشارت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإنابة إلى الأزمات المدمرة في أفغانستان وهابتي، وفي بلدان أخرى كثيرة حول أنحاء العالم، وهي أزمات لها أثر مباشر في حقوق النساء والفتيات وفي حرياتهن. كذلك أوضحت الرئيسة ما كشفت عنه تلك الأزمات من هشاشة المكاسب المتحققة ومدى السرعة في انتكاس المنجزات، مضيفة أن الأهمية البالغة لرسالة الهيئة لم تكن يوماً أقوى ولا أظهر مما بدت عليه في الأشهر والسنوات القليلة الماضية. وترتيباً على ذلك، أعربت الرئيسة عن مدى فخرها بقرار الهيئة بالإبقاء على وجودها ومواصلة تقديم خدماتها في أفغانستان على الرغم من الوضع الأمني الحالي، ودعت بذلك إلى إشراك المرأة في هيكل الحوكمة في القيادة الأفغانية الجديدة، وللتعاون مع الشركاء من أجل مواصلة تقديم الخدمات المنقذة للأرواح للنساء والفتيات والأفغانيات. أكدت المديرة التنفيذية بالإنابة للهيئة الحاجة الملحة إلى المحافظة على مشاركة المرأة في الحياة العامة وحمايتها، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية حتى يستمر تمكين المرأة الأفغانية من الاستفادة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، والتغذية، والتعليم، والحماية. كما أكدت أن الاستجابة القوية الصبورة من جانب الهيئة تجاه حالات الطوارئ المذكورة إنما يجب أن تكون مقياساً يُحتذى أمام المجتمع الدولي بخصوص الحاجة إلى اعتبار حقوق المرأة والفتاة مكوناً محورياً ثابتاً لإرساء السلام وتحقيق التعافي والتنمية المستدامة - من هابتي إلى مالي، ومن ميانمار إلى الصومال، ومن سوريا إلى فنزويلا.

7 - في شأن كوفيد-19، أعربت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإنابة عن تضامنها مع البلدان التي تكافح موجات عدوى مستجدة ومستمرة. وشددت على أن الهيئة ستواصل مناصرة إتاحة اللقاحات في جميع البلدان، وتقديم حزم استجابة مالية وحزم تحفيز حكومية لدعم المتأثرات بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وأضافت أن إصلاحات القوانين والسياسات مطلوبة من أجل التصدي لأزمة الرعاية والتعامل مع إتاحة التعليم للفتيات، وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا. كذلك أبرزت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإنابة كيف أن "مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قد قدم رؤى نقدية مبصرة بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لدعم المرأة وللتخفيف من الآثار السلبية للجائحة، مشيرة إلى أن المرقب سيصدر بيانات جديدة في تشرين الأول/أكتوبر. علاوة على ما سبق، أعلنت أن الهيئة ستطلق خطة نسوية للاستدامة والعدالة الاجتماعية، وهي خطة مصممة للتأثير في الحوارات السياسية بشأن كيفية تشكيل عالم أكثر إنصافاً واستدامة بعد الجائحة. كما شددت على أن التصدي للجوانب الاجتماعية الاقتصادية للأزمة يعني ضرورة استدامة التركيز على الجائحة الموازية المتمثلة في العنف ضد المرأة والفتاة، ويدخل في حكمها الزيادة في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بما يؤثر في أداء آليات الحماية، لا سيما جهود مقدمي الخدمات ذات القيادة النسائية.

8 - بالإشارة إلى الخطة الاستراتيجية للهيئة 2022-2025، بينت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإنابة أن الخطة تتسم بالطموح واستشراف المستقبل بما يجعلها معبرة عن الرؤى ومراعية للآراء الواردة من جميع الدول الأعضاء. وأوضحت أن الخطة الاستراتيجية قد وضعت في أثر عدد غير مسبوق من المشاورات النظامية وغير النظامية، وتحليل شامل للاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمقراطية التي من شأنها التأثير في المساواة بين الجنسين على مدار السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. كما أوضحت أن الهيئة على يقين من مراعاة الخطة لرؤية الهيئة ورسالتها وللتغيير الذي تصبو إلى إحداثه في حياة النساء والفتيات.

9 - أما من حيث العوائد، فقد أشادت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإنابة بنتائج العام 2020 القوية؛ إذ حققت الهيئة أرقاماً قياسية جديدة على صعيد الموارد العادية وغيرها - وذلك بعد أن زاد 15 من أقوى 20 مانحاً للهيئة من مساهماتهم، كما شهدت الهيئة أقوى نمو في عوائدها العادية مقارنة بأية هيئة أممية أخرى في نيويورك. وأعربت عن امتنانها لكل المانحين لقاء ما أبدوه من ثقة ودعم، وقد تعزز ذلك برأي التدقيق المحاسبي المستقل للبيانات المالية للعام العاشر على التوالي.

10 - وفي الختام، توجهت المديرة التنفيذية بالإنابة بالشكر إلى الدول الأعضاء على جهودها الإرشادية على امتداد هذه المسيرة، وعلى دورها القيادي في الاضطلاع بالعمل الهام المنتظر. وأشارت إلى ما يمكن تحقيقه من خلال العمل معاً في إطار من التضامن والشراكة، معربة عن أملها في مواصلة هذا النهج في أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية وفاء بالوعد المتمثل في أهداف التنمية المستدامة بغية تحقيق المساواة بين الجنسين.

رابعاً - الخطة الاستراتيجية

11 - استعرضت نائبة المديرة التنفيذية، أنيتا بهاتيا، الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2022-2025، ووصفت الخطة بأنها متوازنة، ودقيقة، وجسورة، وطموحة؛ قائلة إن الخطة قد راعت الآراء المقدمة من كل الدول الأعضاء وأنها تستجيب للتحديات العاجلة والمتجذرة التي

ما زالت النساء والفتيات يواجهنها في عموم أنحاء العالم. وكررت المديرية التنفيذية بالإنابة الإشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية هي وثيقة إدارية عالمية وأداة تشغيلية بالنسبة إلى الهيئة لتنفيذ رسالتها على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي والمستوى القطري. كما أشارت إلى تنفيذ الخطة مستقبلاً عبر "مذكرات استراتيجية" محددةً قطرياً، على أن يكون إعداد تلك المذكرات بالتشاور مع الحكومات المعنية، وبالتساق مع الأولويات الوطنية وإصلاح الأمم المتحدة، مع التماهي التام بين الخطة وإطار التعاون من أجل التنمية المستدامة. كما أفادت بأن الخطة الاستراتيجية تسترشد بالسياق العالمي المتغير، وتعول على الخبرات المثبتة للأمم المتحدة على مدار السنوات العشر الماضية. وأوضحت نائبة المديرية التنفيذية أن الخطة تكفل للهيئة تلبية الغرض الذي تأسست من أجله، كما تكفل لها استدامة مقومات المرونة وقابلية التكيف في ظل دعمها للبلدان في أثناء الاستجابة للتحديات الناشئة. وتابعت بالقول إن مفهوم "عدم تخلف أحد عن الركب" هو أساس خطة التنمية 2030، ولذا فهو المبدأ المؤجّه للخطة الجديدة.

12 - أفادت نائبة المديرية التنفيذية بأن الخطة الاستراتيجية تستهدف إحداث أثر أوسع نطاقاً عبر ما يلي: السعي إلى تبيد الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، واستدامة التركيز على المجالات المواضيعية الأربعة الرئيسة للهيئة، وهي: (1) الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ و (2) التمكين الاقتصادي والفترة على الصمود؛ و (3) إنهاء العنف ضد المرأة؛ و (4) سلامة المرأة وأمنها، والحد من المخاطر الإنسانية ومخاطر الكوارث؛ وقد أبرزت البُعد الجنساني في التحديات العالمية الملحة مثل التخفيف من تبعات تغير المناخ والرقمنة؛ والاستفادة من رسالة الهيئة الفريدة المركبة على نحو أكثر تكاملاً. وأضافت بالقول إن الهيئة تسعى إلى زيادة التمويل لتحقيق المساواة بين الجنسين عبر طرائق من بينها التوسع في شراكات الهيئة مع مؤسسات مالية دولية ومع القطاع الخاص. علاوة على ما سبق، ذكرت أن الهيئة تسعى إلى تعميق التنسيق والشراكات وتوسيعها في ما يخص النهج الشامل للمجتمع بأسره، وذلك بغية تحقيق نتائج تحويلية. وعلى سبيل المثال، أبرزت سيادتها تعاون الهيئة مع شركاء في منظومة الأمم المتحدة من أجل تصميم الخطة الاستراتيجية، وهو ما أثمر عن مؤشرات مشتركة وتكاملية، وحقق العمل المشترك في سبيل تحقيق أهداف عالمية مشتركة. علاوة على ما سلف، أشارت نائبة المديرية التنفيذية إلى أن الهيئة ستتعامل مع عموم الأجيال من الرجال والفتيان ومع شركاء غير التقليديين للتوسع على نحو كبير في الدعم المبذول من أجل المساواة بين الجنسين. وأوضحت أن الهيئة ستحشد جهود الشركاء تجاه التنفيذ الكامل الفعال والمتسارع لأطر العمل القانونية والسياسية الدولية بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

13 - مع إتاحة إلقاء الكلمة للوفود تقدمت الدول الأعضاء بالتهنئة إلى الرئيس الجديد على انتخابه، ورحبت بتعيين المديرية التنفيذية الثالثة للهيئة. كما توجهت الدول الأعضاء بالشكر إلى المديرية التنفيذية بالإنابة للهيئة عما تقدمت به من تحديث شامل، وأثنت على قيادتها المؤقتة للهيئة.

14 - في إطار مناقشة الخطة الاستراتيجية للهيئة 2022-2025، رحب عدد من الوفود والأفرقة الإقليمية بالخطة الجديدة، معربين عن تقديرهم للمشاورة الشاملة المكثفة من جانب الهيئة في أثناء وضع الخطة. وتوجهت الوفود بالشكر إلى الهيئة على إصغائها إلى آراء الدول الأعضاء ودمج مُدخلاتها؛ على الرغم من إعراب بعض الوفود عن خيبة أملها من أن الخطة لا تزال تحتوي على مصطلحات لم يُتفق عليها بين الحكومات. وأكد عدّة متحدثين ضرورة التزام الهيئة التزاماً صارماً برسالتها وبمتابعة خطتها الجديدة في إطار من الاحترام الكامل للسيادة والمسؤولية الوطنية، إلى جانب مراعاة المستويات المختلفة من التنمية والظروف المتباينة والأولويات المختلفة لدى كل بلد. وأكد عدّد من الوفود كذلك أهمية تخصيص موارد كافية

للخطة الاستراتيجية والحفاظ على نهج إنمائي قوي. كما رحب المتحدثون بالتزام الهيئة بتعميق شراكاتها الاستراتيجية أكثر فأكثر.

15 - في شأن كوفيد-19، أثنت الدول الأعضاء على الهيئة نظراً لجهودها في جعل المساواة بين الجنسين في صلب الاستجابة الأممية لجائحة كوفيد-19، كما أثنت على موظفي الهيئة في أنحاء العالم لما يبذرونه من عزم واثق وتقدم ملموس في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية على الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة. وشددت الوفود على أن جائحة كوفيد-19 قد فاقمت المظالم الموجودة بالفعل، وأنها أثرت تأثيراً غير متناسبي في النساء والفتيات؛ فيما أكدت الوفود أن اتباع نهج اقتصادي اجتماعي شامل للتعافي إنما يوجب التركيز على المساواة بين الجنسين وعلى تمكين المرأة.

16 - بخصوص أفغانستان، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لاستجابة الهيئة السريعة ولالتزامها الواضح بالبقاء داخل البلاد وتقديم الخدمات فيها للنساء والفتيات. وأبرز أحد الوفود ضرورة المحافظة على مكتسبات العقدين الماضيين مع مواصلة تعزيز مقومات التمكين للنساء والفتيات، مع حث الهيئة على تنسيق جهود الوكالات الأممية الأخرى والتعاون منها حتى يحقق الحضور الأممي في أفغانستان كامل قدرته على إرساء أسباب الحماية والتمكين للنساء والفتيات.

17 - أصدر عدد من الدول الأعضاء بياناً مشتركاً بشأن نسخة العام 2020 من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، وأشاروا فيه إلى الدرجة العالية من الترابط والتكامل في عموم المنظومة الإنمائية في الأمم المتحدة، لا سيما بين الصناديق والبرامج التي تتخذ من نيويورك مقراً لها وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك حسب المثبت في خططها الاستراتيجية وفي الإطار العملي المتكامل للنتائج والموارد. وقد أثنى البيان على جهود الوكالات في استجلاء مجالات التعاون المشترك، معرباً عن توقعه بأن تبادر تلك الوكالات برصد النتائج المتحققة كلياً وإعداد تقارير بها، مع استخدامها في استعراض منتصف المدة للخطط الاستراتيجية بوصفه فرصة لتقدير وتعديل نماذج الشراكة ومساهمات كل وكالة في مجالات التفاعل المشترك. كما صدر بيان مشترك مماثل يحث الهيئة على التعاون الوثيق مع الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى.

18 - رداً على التعليقات والبيانات الصادرة عن الوفود، شددت نائبة المديرية التنفيذية على تنفيذ الخطة الاستراتيجية بالتشاور مع السلطات الوطنية وبالالتساق مع الأولويات القطرية حسب الموضح في الخطة نفسها. وشددت على أن التزام الهيئة بإيلاء الأولوية للإحصاءات الجنسانية والبيانات المفصلة حسب النوع والنهوض بجودتها، وذلك لأهميتها الحيوية في استرشاد المشاورات السياسية بها وتعزيز المعايير والأعراف العالمية. أضافت المديرية بالنيابة لشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفاعلية أن الهيئة ملتزمة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية تنفيذاً متناغماً، وأنها تتعاون تعاوناً نشطاً مع الوكالات الشقيقة لرصد المؤشرات المشتركة والتكاملية، وإعداد التقارير بشأنها بأسلوب مشترك. وأكدت مديرة شعبة السياسة والبرامج والعمل الدولي أن الهيئة تواصل تحسين التنسيق والتناغم والفاعلية والكفاءة في الأنشطة التشغيلية بمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما وأنها معنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وجددت التأكيد أن تعزيز التمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة يعد أولوية قصوى بالنسبة إلى الهيئة، وأردفت ذلك بتأكيد أهمية الوعي بحجم اقتصاد الرعاية، وتقليل العمل المنزلي الأسري غير المدفوع وإعادة توزيع أعبائه.

خامساً - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

19 - عُرضت الميزانية المتكاملة لعامي 2022-2023 على المجلس التنفيذي. ولتحقيق التزاماتها خلال العامين الأولين من الخطة الاستراتيجية الجديدة، اقترحت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ميزانية متكاملة، بمساهمات طوعية تُقدَّر بـ 400 مليون دولار أمريكي، وهو ما يكشف عن ميزانية مؤسسية ذات نمو صفري. ويشمل ذلك مساهمة متوقعة بقيمة 400 مليون دولار أمريكي عن الموارد العادية، و 600 مليون دولار أمريكي عن الموارد الأخرى. وفي ملاحظاتها الاستهلاكية، أفادت نائبة المديرية التنفيذية، أنيتا بهاتيا، بأن مقترح الميزانية المتكاملة يسترشد بطموح الهيئة الأسمى في مواصلة جهود التحول في عملها وتحقيق الأثر الواسع النطاق، وذلك حسب الموضح في الخطة الاستراتيجية. وأضافت نائبة المديرية التنفيذية إن الهيئة ستركز جهودها على التأثير في جهات فاعلة وشركاء أكثر عدداً وتنوعاً في سبيل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. قدّمت المديرية بالنيابة لشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفاعلية عرضاً تقديمياً ركزت فيه على السياق الذي واكب إعداد الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2023، والعناصر الأساسية للميزانية المؤسسية، وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

20 - وبعد إتاحة الكلمة للدول الأعضاء، أعربت دولة عضو عن دعمها للميزانية المتكاملة المقترحة، لكنها حذرت من التوقعات المفرطة في التفاؤل بشأن الموارد، لا سيما ما يتصل منها بالموارد العادية. وأشارت الدولة العضو تحديداً إلى أنّ خطة العامين 2022-2023 في حين أنها شهدت زيادة قدرها 3,8 في المائة عن خطة العامين 2020-2021، إلا أن المستوى المقترح بشأن الموارد العادية في خطة العامين 2022-2023 كان أعلى بنسبة 29,8 في المائة من خطة العامين 2019-2020. وفي هذا السياق، دعم الوفد توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تعزيز جهود جمع الأموال وزيادة مشاركة القطاع الخاص. كما أثنى الوفد على كفاءة الهيئة في جمع 1 361 000 دولار أمريكي للفترة 2019-2020، مبيناً الدعم القوي لجهود تحديد مكاسب الكفاءة وتقديرها كمياً باعتبار ذلك سبيلاً إلى الوقوف على تفاصيل المسألة وتسوية طلبات زيادة التمويل عندما يبحث المانحون عن سبل فعالة للاستثمار في الموارد. وكررت دولة أخرى عضو تأييدها لتوصيات اللجنة الواردة في الفقرات 13 و 16 و 17 من التقرير في ما يتصل بالتعامل مع قضايا بعينها. ودعا الوفد الهيئة إلى الاهتمام بتنفيذ توصيات اللجنة بشأن هيكل الهيئة من الموظفين، والموازنة بين الجنسين، والتمثيل الجغرافي المنصف. وتقدّمت دولة أخرى عضو بالتهنئة إلى الهيئة على نجاحها في حشد الموارد ومواصلة جهودها لتقوية الوضع المالي للهيئة، مع الإشارة إلى القلق من تنامي الموارد الطوعية نمواً حدث بالأساس ضمن الموارد الأخرى، ومن تعذر نيل مستهدفات الموارد العادية لعام 2020. وأثنت الدولة العضو على وفاء الهيئة بالتزاماتها المترتبة عن اتفاق التمويل، ودعمها طموح الهيئة وترسيخ أهميته من أجل المحافظة على حد اتفاق التمويل أو تجاوزه عبر حشد موارد أخرى تتسم بقابلية التنبؤ وحسن التوقيت والمرونة. علاوة على ذلك، رحّب الوفد بطموح الهيئة في أن تتهض بالشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تقوية الجهود الرامية إلى زيادة التمويل على المستوى الوطني عبر نهج تمويلية جديدة ومبتكرة - مثل السندات الجنسانية - بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمستثمرين المؤسسيين.

21 - رداً على ذلك، أفادت المديرية بالنيابة لشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفاعلية بتأكيد اتسام الميزانية المتكاملة بالطموح والواقعية في آن واحد، وبإمكانية تحقيق الهدف بدعم الدول الأعضاء والمانحين. وأوضحت المديرية أن ذلك كان الحد الأدنى الحرج اللازم للتمكن من الوفاء بكامل المهمة المركبة المنوطة

بالهيئة. وشددت المديرية على أن أغلب النمو مع أنه جاء من موارد أخرى، إلا أن الفترة 2017-2020 أظهرت نمواً بنسبة 13 في المائة في الموارد العادية. وأخيراً، أفادت المديرية بالنيابة بأن الهيئة ستواصل تعزيز مواردها وإحداث التوازن فيها، والسعي إلى استثمارات مرنة، وإلى زيادة التنوع والتمثيل.

سادساً - الحوار المنظم بشأن التمويل

22 - أدرجت نائبة المديرية التنفيذية، أنيتا بهاتيا، بند جدول الأعمال المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، وذلك ترتيباً على نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2018-2021. أعربت الوكالة في ملاحظاتها الافتتاحية عن امتنانها للدول الأعضاء عن مساهماتها، قائلة إن الهيئة حققت أعلى مستوى من الموارد الإجمالية في عام 2020، وذلك بقيمة بلغت 563,9 مليون دولار أمريكي. وبينت الوكالة أن تلك الحوارات ساعدت في إرساء أساس بشأن كيفية تفعيل الهيئة "اتفاق التمويل" وجوانب المساءلة والالتزامات المشتركة المنوطة بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تحقيق خطة التنمية 2030. وأكدت الوكالة أن المنظمة واصلت سعيها في مخاطبة قنوات متعددة متنوعة بغية زيادة التمويل المقدم للمساواة بين الجنسين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية بما يحقق الإفراج عن الموارد الموجهة إلى تقديم نتائج كفيلة بتغيير الواقع من أجل النساء والفتيات. أعقب كلمة الوكالة عرض تقديمي من مدير الشراكات الاستراتيجية، وشمل العرض موجزاً عن تقرير الحوار المنظم بشأن التمويل؛ وهو التقرير المرفوع إلى المجلس التنفيذي.

23 - ألفت وفوداً ثلاثة كلمتها بعد إفصاح المجال لذلك. فتقدمت دولة عضو بالتهنئة إلى الهيئة لأنها تجاوزت مستهدفاتها الكلية من تحصيل الموارد في الميزانية المتكاملة، ولأنها حققت المستوى الأعلى من المساهمات في الموارد العادية على مر تاريخ الهيئة. كما أيد الوفد نداء الهيئة لتحقيق زيادات كلية في الموارد العادية من أجل تمكين الهيئة من الاستمرار في تحقيق المخرجات المفصلة في الخطة الاستراتيجية 2018-2021. ورحب الوفد بالتقدم الذي أحرزته الهيئة في تحسين صيغة التقرير ومحتواه، مبدياً التقدير للنهج المتناغم الذي اعتمدته الهيئة بالتعاون مع اليونسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحثت الدول الأعضاء الهيئة على مواصلة التعاون مع الوكالات الشقيقة لاعتماد أفضل الممارسات وتطبيق طرق جديدة لاجتذاب فرادى المانحين. وأعرب وفد آخر عن تقديره لأسلوب الحوار المنظم بشأن التمويل، لا سيما كيفية ارتباطه باتفاق التمويل، ومراعاته للاتجاهات والاحتياجات التمويلية الخاصة بالخطة الاستراتيجية. وهنأت الدولة العضو الهيئة على إنجازاتها في مجال حشد الموارد، مشيرة إلى أن ذلك يثبت أهمية عمل الهيئة ومدى التقدير والاحترام اللذين تحظى بهما من جانب الشركاء. وعقب التشديد على أن حشد المساهمات الأساسية والتوسع في قاعدة المانحين ما زالوا من التحديات الماثلة أمام الهيئة، فقد رحبت الدولة العضو بجهود الهيئة الاستراتيجية إزاء تعزيز حشد الموارد عبر إشراك الشركاء من القطاع الخاص والاستثمار في برامج المنح الفردية. وأعرب الوفد عن دعمه لتوجه الهيئة الاستراتيجي بخصوص تمويل الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، شاملاً بذلك ما يتأتى بالسندات الجنسانية والتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية. وأعربت دولة عضو أخرى عن تقديرها لجهود الهيئة في إطار اتفاق التمويل، ولأسلوبها في تبيان ذلك في الحوار المنظم. ومع أن الوفد رحب بتجاوز الهيئة عتبة 30 في المائة من التمويل غير المخصص في ظل عام حافل بالتحديات، إلا أنه أعرب عن قلقه من التوجه الحالي الذي عجز عن بلوغ مستهدفات الموارد العادية لعام 2020. وأعرب الوفد عن قلقه من الاتجاهات نحو إبرام اتفاقيات أكبر حجماً وأقل قيمة، وإبرام اتفاقيات أكبر حجماً بأطر زمنية أقصر مدة. وأخيراً، أشادت الدولة العضو بتعاون الهيئة مع مؤسسات التمويل الدولية

وتأثيرها فيها كي تباشر أعمالها بأسلوب أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، إلى جانب استكشاف أدوات تمويل مبتكرة، والضغط من أجل إقامة شراكات أوسع نطاقاً وأوفى عدداً مع كثير من أصحاب المصلحة - مثل الشركات في إطار "منتدى جيل المساواة" و "تحالفات العمل".

24 - رداً على ذلك، أفادت نائبة المديرية التنفيذية بأن الهيئة قد تعاونت مع بنوك إئتمانية عامة عبر "قمة التمويل المشترك"، بالإضافة إلى التأثير في عمل مؤسسات التمويل الدولية. وذكرت أن بنوك التنمية كانت مصدراً مهماً للتمويل المحلي، مقرر أن امتلاك القدرة على التأثير في مسارات تمويلها بما يراعي المنظور الجنساني من شأنه إحداث أثر إيجابي بالغ في حياة النساء والفتيات. وأضافت نائبة المديرية التنفيذية أن الهيئة بصدد التوسع في جهودها عبر دورها المتمثل في الرئاسة المشتركة لأفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البنوك الإئتمانية، وعبر تنظيم الموائد المستديرة - مثل تلك المنعقدة مع مؤسسات التمويل العامة لبلدان الشمال الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وأعرب مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية عن رضا الوفود عن أداء الهيئة القياسي في حشد الموارد، لكنه شدد على استمرار الهيئة في اعتبار أن النسبة الصحيحة للموارد العادية والموارد الأخرى هي أن تكون بالمناصفة (50/50)، وأن الهيئة ستواصل مساعيها الطموحة لتحقيق ذلك. ورحب أيضاً بتشجيع المجلس وانفتاحه على زيادة جهود الهيئة في تعظيم المساهمات الفردية، معرباً عن يقينه أن هذا المكوّن سيكون بالغ الأهمية في اتباع استراتيجية ناجحة لتحقيق المستويات الطموحة من الموارد العادية التي تتشدها الهيئة.

سابعاً - الملاحظات الختامية

25 - عقب اعتماد المقرر 2021/5 بشأن الخطة الاستراتيجية 2022-2025 لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، صدرت بيانات عن الاتحاد الروسي، وتشيلي، وألمانيا، والمغرب. أعرب الاتحاد الروسي عن خيبة أمله من اشتمال الخطة الاستراتيجية للهيئة 2022-2025 على مصطلحات وأفكار ومفاهيم مختلف عليها، موضحاً أن المقرر 2021/5 يؤكد أن الخطة الاستراتيجية لم تمر بمفاوضات حكومية دولية. وشدد الاتحاد الروسي على أنه يهاب بالهيئة تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2022-2025 بالتماهي مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وما تمخض عنها من وثائق الاستعراض والمراجعة؛ مع مراعاة القوانين والحقائق المحلية للدول وما يتصل بذلك من خصوصيات ثقافية وإمكانات وقدرات ومستويات إنمائية. تحدّث وفد تشيلي باسم 37 دولة، فرحّب بتعيين المديرية التنفيذية الثالثة للهيئة، وأعرب عن الدعم القوي للخطة الاستراتيجية الجديدة؛ إذ رأوا فيها رؤية واضحة طموحة للمستقبل بما يمكن الهيئة من الوفاء الأمثل برسالتها الثلاثية ومن دعم البلدان في الوفاء باحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وبوصفه ميسراً مشاركاً في مقرر الخطة الاستراتيجية، إلى جانب الأرجنتين وألمانيا، أعرب عن شكره لكل الوفود على مشاركتها البناءة النشطة، مؤكداً أن إقرار الخطة الاستراتيجية إنما يُعد إشارة سياسية من المجلس التنفيذي بخصوص دعمه القوي للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. توجّه وفد المغرب بالشكر إلى الرئيس بالإنابة على تمثيل المجموعة الأفريقية خير تمثيل، وعلى سرعة تقديم معلومات، وتيسير الشراكات مع القطاع الخاص، ومساعدة الأمانة العامة للمجلس التنفيذي. ويمكن الاطلاع على الكلمات المُلقاة عبر المادة المسجلة للدورة على الرابط

<https://media.un.org/en/asset/k1h/k1hkh2imip>

26 - وفي بيانها الختامي، توجهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإجابة بالشكر إلى الوفود على ما أبدته من دعم لرسالة الهيئة وعلى ترحيبها بالمديرة التنفيذية الجديدة. كما هنأت بدورها السيدة/سيما سامي بـحوث، وكررت الشكر إلى رئيس المجلس التنفيذي القادم ولسلفه، ولنائبته الممثل الدائم لسيراليون عن دورها في العملية الانتقالية. وتوجهت أيضاً بالشكر إلى نواب الرئيس على مساهماتهم طوال العام 2021 وعلى مهارتهم في تيسير العمل الذي تكفل بإقرار مسودات المقررات.

27 - في شأن الخطة الاستراتيجية للهيئة 2022-2025، أعربت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإجابة عن امتنانها للمستوى الرفيع في مشاركة الدول الأعضاء في خلال العملية التشارورية التي امتدت على مدار عام، مشددة على التزام الهيئة بإحداث التغيير السريع المستدام والتحويلي تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك على صعيد المساهمات الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030. وتوجهت بالشكر إلى الدول الأعضاء على ما قدمته من دعم وتشجيع وعلى تأكيد الوفود القيم على أهمية الخطة الاستراتيجية في هذا المنعطف التاريخي الخاص في وقت ما زالت فيه المرأة هي الأشد تضرراً من جائحة كوفيد-19، وما زالت فيه أزمات متعددة تضر بحياة النساء والفتيات أكثر مما تضر بغيرهم.

28 - توجهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإجابة بالشكر إلى الزملاء في الهيئة وإلى كل من عمل على دعم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها لكل النساء والفتيات الأفغانيات. كما أقرت بأثر الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2020 الذي يُجرى كل أربع سنوات، وأبرزت دوره في دعم وكالات الأمم المتحدة والاستجابة السريعة للآزمات - لا سيما في أفغانستان وهايتي. وأكدت مواصلة الهيئة استعدادها الدائم للتعاون مع الوكالات الشريكة لدعم النساء والفتيات في المواقف العسبية.

29 - بعد توجيه الشكر إلى المجلس التنفيذي على المناقشات المتينة التي شهدتها الحوار المنظم بشأن التمويل، أكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالإجابة التزام الهيئة بمواصلة هذا الحوار على نحو يكفل التناغم المتزايد مع شركاء الهيئة بالأمم المتحدة. وأعربت الوكيلة عن رضا الوفود بالمستوى القياسي الذي بلغته الهيئة في حشد الموارد، لكنها شددت على استمرار الهيئة في اعتبار أن النسبة الصحيحة للموارد العادية والموارد الأخرى هي أن تكون بالمناسبة (50/50)، وأن الهيئة ستواصل مساعيها الطموحة لتحقيق ذلك. أعربت الوكيلة أيضاً عن تقديرها للتجاوب الإيجابي مع جهود الهيئة المتواصلة لتوجيه التدفقات النقدية نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بما يتجاوز اقتصار التمويل على الهيئة، واصفةً مجال العمل هذا بالأهمية مع أنه كثيف العمالة. كما رحبت بانفتاح المجلس التنفيذي على جهود الهيئة لتعزيز العطاء الفردي بما يزيد نصيب الموارد العادية من إجمالي الموارد، مؤكدة أن توقعات الموارد العادية المقترحة للعامين 2022-2023 هي توقعات طموحة؛ لكنها واقعية. وذكرت أيضاً أن الهيئة على يقين - بفضل دعم الدول الأعضاء - من قدرتها على تلبية مستهدفات العوائد وترسيخ التزامها بمواصلة الجهود لتقوية مقومات المرونة عبر زيادة التنوع والتمثيل الجغرافي.

30 - تحدثت نائبة الممثل الدائم لسيراليون، فيكتوريا سليمان، نيابةً عن رئيس المجلس التنفيذي، واختتمت حديثها بالإعراب عن تقديرها لالتزام الوفود وتفانيها في سبيل تحصيل الدعم للخطة الاستراتيجية للهيئة 2022-2025 من الدول الأعضاء كافة. وأشارت إلى أن الأمل يحدوها في أن يستحيل هذا الدعم إلى تنفيذ موقّق للخطة الاستراتيجية من أجل عالم أفضل للجميع - تحتل فيه النساء والفتيات موقع الصدارة.

31 - ثم أعلن عن اختتام أعمال الدورة.

المرفق الأول

المقررات المتخذة في الجلسة العادية الثانية لعام 2021

2021/5

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2022-2025

إنّ المجلس التنفيذي،

- 1 - **يحيط علماً** بكامل التقدير الجهود التحضيرية المبذولة والإجازات غير النظامية المختلفة وورش العمل المنعقدة مع المجلس التنفيذي ومع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في ما يخص عملية توضيح الخطة الاستراتيجية لهيئة 2022-2025، ويسجل دعمه للخطة الاستراتيجية لهيئة 2022-2025؛
- 2 - **يلحظ** أن الخطة الاستراتيجية هي إطار عمل استراتيجي شامل لهيئة ولم يخضع لمفاوضات حكومية دولية، كما يقر بأن الخطة الاستراتيجية وملاحقها تشمل بعض المصطلحات التي لم توافق عليها الحكومات ضمن منظومة الأمم المتحدة؛
- 3 - **يطلب** إلى الهيئة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وفق إعلان ومنهاج عمل بيجين، ووفق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والوثائق المنبثقة عن إجراءات الاستعراض ذات الصلة، ووفق اتفاقيات الأمم المتحدة السارية وما يتصل بها من معايير وقرارات تتعلق بالدعم والتصدي والمساهمة في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها، وكذلك وفق خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك بالاتفاق مع البلد المضيف وموافقته؛ مع مراعاة الأوضاع المختلفة وطنياً والتشريعات الوطنية ومقومات المسؤولية والخصوصيات الثقافية، ومستويات التنمية، مع احترام مساحة السياسات الوطنية ومراعاة الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة؛
- 4 - **يطلب** إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن ترفع إلى المجلس التنفيذي في مستهل دورته السنوية لعام 2022 التقرير المرحلي النهائي بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2018-2021؛
- 5 - **يطلب** إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن ترفع إلى المجلس التنفيذي في مستهل دورته السنوية لعام 2023 تقريراً مرحلياً سنوياً بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2022-2025، بالإضافة إلى الاضطلاع باستعراض منتصف المدة لخطة الهيئة الاستراتيجية 2022-2025؛
- 6 - **يُكِّر** بمقرره رقم 2021/2 (الفقرة 6) ويطلب إلى الهيئة إدراجه في التقارير السنوية لوكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية 2022-2025، شاملاً الاستعراض النصفي، ومعلومات عن النتائج المتحققة بالتشارك مع الكيانات المعنية بمنظومة العمل الإنمائي لدى الأمم المتحدة؛
- 7 - **يرحب** بتعيين المديرية التنفيذية الثالثة للهيئة.

15 أيلول/سبتمبر 2021

2021/6

تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن فترة السنتين
2023-2022

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يحيط علماً** بتقديرات الميزانية المتكاملة للهيئة لعامي 2023-2022، التي تشكل ميزانية واحدة متكاملة تضم جميع بنود الميزانية في سبيل إتمام الخطة الاستراتيجية 2022-2025؛
- 2 - **يؤكّر** بقرار الجمعية العامة A/RES/64/289 الذي وافقت فيه الدول الأعضاء على أن "تُمَوَّل الموارد اللازمة للعمليات الحكومية الدولية المعيارية من الميزانية العادية بموافقة الجمعية العامة، وأن تُموَّل الموارد اللازمة للعمليات الحكومية الدولية التنفيذية والأنشطة التنفيذية على جميع المستويات من المساهمات الطوعية، بموافقة المجلس التنفيذي"؛
- 3 - **يحيط علماً** بالنمو الصفري لميزانية الهيئة إلى جانب التعامل مع المتطلبات الإضافية تعاملاً يُراعي الزيادات التضخمية في التكاليف ومتطلبات الحل السحابي الجديد لنظام تخطيط الموارد في المنظمة (ERP)، وذلك عبر توفير التكاليف وكفاءة الإتفاق؛
- 4 - **يوافق** على موارد الميزانية المؤسسية الإجمالية بمبلغ قدره 204,4 مليون دولار أمريكي لدعم الفاعلية والكفاءة التنظيميتين، ويشير إلى اشتغال تلك التقديرات على مبلغ قدره 39,3 مليون دولار أمريكي لاسترداد التكاليف من الموارد الأخرى (مخصصة للمساهمات الطوعية)؛
- 5 - **يلحظ** أنه متى كان استرداد التكاليف الفعلية أعلى من التقديرات المُدرجة في مقترح الميزانية، يمكن استغلال المبلغ الإضافي في أنشطة الإدارة للسماح باستخدام مزيدٍ من الموارد العادية في أنشطة البرامج؛ ويطلب إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن ترفع تقريرها إلى المجلس التنفيذي حول استغلاله في سياق مقترح الميزانية التالي؛
- 6 - **يلحظ** إدراج فئة تصنيف التكاليف المنفصلة بشأن أنشطة الإشراف والضمان في مقرر المجلس التنفيذي رقم 2020/8 للموافقة على السياسة المشتركة الشاملة لاسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEFUNW/2020/1)؛
- 7 - **يلحظ** تقديرات الميزانية المتكاملة للهيئة لعامي 2023-2022 والحاجة الماسة إلى زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً للنتائج المطلوبة في الخطة الاستراتيجية، وبهيب بالهيئة إشراك مزيد من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين لزيادة مساهماتهم الطوعية - لا سيما في الموارد العادية، ويلحظ مقترحات الهيئة لتعظيم حشد الموارد؛
- 8 - **يلحظ** تقرير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية (UNW/2021/CRP.8) بشأن ميزانية الهيئة المتكاملة 2023-2022، وتوصيات اللجنة الاستشارية، والاستجابة ذات الصلة من الهيئة تجاه تقرير اللجنة؛ ويطلب إلى الهيئة الاهتمام بالتوصيات وتقديم تقرير بشأن الإجراءات المتخذة إلى المجلس التنفيذي في سياق الميزانية المتكاملة التالية، بما في ذلك الهياكل المتوازنة للتوظيف.

15 أيلول/سبتمبر 2021

2021/7

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة، 2018-2021

إنّ المجلس التنفيذي،

- 1 - **يلحظ** تقرير الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة 2018-2021 (UNW/2021/8)، ويهيب بالهيئة زيادة مشاركتها في الحوار المنظم مع الدول الأعضاء بغية تتبع مستوى التمويل الذي تتلقاه تتبعاً مشفوعاً بالتقييم والمتابعة، بما في ذلك الموارد الأساسية؛ فضلاً عن تتبع عناصر التنبؤ والمرونة والمواءمة بين الموارد المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية 2022-2025؛
- 2 - **يؤكد** على أهمية التمويل الكافي المتسم بالمرونة وقابلية التنبؤ، بما في ذلك ما يتأتى بالالتزامات والمدفوعات المتعددة الأعوام المقدمة في وقت مبكر من العام بغية تمكين الهيئة من الوفاء برسالتها؛
- 3 - **يلحظ** أهمية التزامات الدول الأعضاء باتفاق التمويل، لا سيما ما يتعلق بالالتزامات العادية المرنة المتعددة الأعوام، ويهيب بالهيئة مواصلة سعيها إلى تعضيد جهودها لتتبع قاعدة تمويلها، بما في ذلك تعزيز السعي نحو مخططات البذل الفردي؛
- 4 - **يقر** بالأثر الاقتصادي-الاجتماعي غير التناسبي لجائحة كوفيد-19 على المرأة والفتاة، ويحثّ الدول الأعضاء المقتردة على تخصيص استثمارات مستهدفة في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تقديم مساهمات طوعية إلى الهيئة، وتعزيز مواردها العادية، فضلاً عن دعم آليات التمويل الجماعي المرن المشترك بين الوكالات اتساقاً مع أحكام اتفاق التمويل؛
- 5 - **يحثّ** الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها الطوعية، لا سيما الموارد العادية، انطلاقاً من علمها بالأثر الخطير لنقص التمويل في قدرة الهيئة على تنفيذ خطتها الاستراتيجية حقّ التنفيذ؛
- 6 - **يلحظ** بتقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها الهيئة للارتقاء بكفاءتها وفعاليتها وجوانب الشفافية والمساءلة في عملها، ويطلب إلى الهيئة أن تواصل جهودها في سبيل ذلك وأن تقدّم المعلومات بخصوص أنشطتها البرامجية؛ وذلك ضمن إجراءات المجلس التنفيذي.

15 أيلول/سبتمبر 2021